التزايد السكاني والتنمية الحضرية في محافظة درعا

الدكتور قاسم الربداوي*

الملخص

للتزايد السكاني في محافظة درعا تأثير كبير في التنمية الحضرية، كما هو الحال في بقية محافظات القطر، ويظهر ذلك من خلال زيادة عدد سكان المراكز الحضرية وتوسعها أفقياً بشكل متواصل.

ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع قمت بدراسته، إذ تضمن البحث استعراضاً لمشكلته المتمثلة بأن التزايد السكاني المتواصل كان سبباً في زيادة عدد المراكز الحضرية وحجمها بين عامي 1970 – 2010، إذْ ارتفعت نسبة التحضر من 14,3 % إلى 41,6%، وازداد عدد سكان المحافظة خلالها، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها عام 2025 إلى 1,631005 نسمة، أي بزيادة قدرها 505005 نسمة، واشتمل البحث على دراسة أهميته وهدفه ومناهجه، وتطور عدد السكان في المحافظة والعوامل المؤثرة فيه، وزيادة عدد المراكز الحضرية. فضلاً عن دراسة مؤشرات التنمية الحضرية مثل التعليم، والصحة، والثقافة، والخدمات، والصناعة، والإسكان، ثم استعراض لمشكلاتها ومعوقاتها، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وظاهرة السكن العشوائي، والتلوث البيئي، ثم وضع مقترحات وحلول مستقبلية لها.

---

* قسم الجغرافية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية -جامعة دمشق

مقدمة

يقصد بالتنمية الحضرية مجموعة من الإجراءات والخطط المتخذة لتحقيق نمو متوازن ومستدام لتطوير المراكز الحضرية (المدن) من خلال برامج زمنية محددة وشاملة لمناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والخدمية، والعمرانية، والمرافق العامة، بما يتوافق مع احتياجات السكان وتزايدهم المتوازن. باعتبار أن التزايد السكاني يشكل عاملاً مهماً في التنمية الحضرية في محافظة درعا، من خلال تأثيره في مختلف المراكز الحضرية، التي مرت بعدة مراحل، إذْ أصبحت كثير من القرى بلدات، والبلدات مدناً، ولذلك ظهرت مدن جديدة، وتطورت المدن القائمة منها وازداد حجمها، وشكل النمو السكاني الكبير أحد العوامل المؤثرة في التنمية الحضرية، وهنا برزت العديد من المعوقات والمشكلات الحضرية.

لذلك اكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة إذْ شملت دراسته العديد من المحاور، وهي دراسة العوامل المؤثرة في النمو السكاني مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وتطور المراكز الحضرية، فضلاً عن مؤشرات التنمية الحضرية، مثل زيادة عدد تلك المراكز، وتطور مجالاتها، مثل المجال التعليمي، والصحي والثقافي، والخدمي، الصناعي، والإسكاني، كذلك دراسة معوقاتها ومشكلاتها، ثم النتائج والمقترحات والحلول المستقبلية لتحقيق تنمية حضرية متوازنة، لمختلف المدن اعتماداً على التخطيط والبرمجة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن التزايد السكاني في محافظة درعا أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التجمعات الحضرية بين عامي 1970 – 2010م. من حيث عددها وتضخمها سكانياً مما أثر في سير التنمية الحضرية بأشكالها ومؤشراتها، ورغم ذلك فقد حققت كثيراً من التطور في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية،

فضلاً عن ذلك فقد ظهرت مجموعة من المعوقات التي اعترضتها والمتعلقة أساساً بمشكلة النمو السكاني المتزايد مثل ظاهرة السكن العشوائي، وارتفاع معدلات الإعالة والبطالة، والتلوث البيئي. وهنا تبرز المشكلة التي تحتاج إلى حلول تُوِّجَ بها هذا البحث.

أمَّا المجال الجغرافي للمنطقة المدروسة فهو محافظة درعا التي تقع في القسم الجنوبي من القطر.

أهمية البحث:

تظهر هذه الأهمية للبحث في أنَّه يدرس العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية التي حققت درجات كبيرة من أهدافها، والتي جاءت استجابة لمتطلبات النمو السكاني الكبير خلال العقود الأربعة الماضية، وتخلل ذلك حركة وهجرة سكانية بين مراكزها الحضرية أحياناً، وبين هجرة داخلية من بقية المحافظات أحياناً أخرى، (الحسكة والرقة ودير الزور) مع أسرهم طلباً للعمل في محافظة درعا، وخاصة في القطاع الزراعي ويبلغ عددهم 65 ألف نسمة في مواسم الحصاد وجني المحصول[1]، وهناك هجرة إلى خارج القطر وتحديداً إلى بلدان الخليج للعمل، وخاصة من القسم الشرقي للمحافظة بسبب كونها لا تعتمد على الزراعة اعتماداً كبيراً، وهذا أدى إلى زيادة في عدد المراكز الحضرية وحجمها السكاني، وبسبب ذلك برزت العديد من المعوقات التي تكتسب دراستها أهمية كبيرة من أجل معالجتها.

أهداف البحث:

للبحث هدفان: الهدف العلمي يتمثل في إغناء الجانب العلمي بهذا النوع من الدراسات الجغرافية الذي يتناول قضايا السكان والتنمية والعلاقة بينهما، وتعزيز دور الجغرافية في معالجة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(1) إحصائيات صادرة عن محافظة درعا عام 2011.

وهدف تطبيقي يتمثل بالاطلاع والدراسة التحليلية الموضوعية والاستنتاجية لعلاقة التزايد السكاني بالتنمية الحضرية، ومعالجة معوقاتها في جزء مهم من سورية، لوضع الحلول المناسبة لها. ويأتي ذلك من خلال المقترحات لتحقيق تنمية حضرية متوازنة.

مناهج البحث:

يتركز الاعتماد على عدة مناهج للبحث من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة السابقة الذكر، منها المنهج الاستقرائي، من خلال دراسة الظواهر السكانية والتنموية للوصول إلى النتائج، وكذلك المنهج التحليلي والاستنتاجي، للدراسة الموضوعية التحليلية الدقيقة للمشكلة ووضع الحلول لها في إقليم جغرافي، ويكمل ذلك الأسلوب الكارتوغرافي من أجل تمثيل الأرقام والإحصائيات في إعداد الرسوم والأشكال البيانية والخرائط الضرورية التوضيحية لهذا البحث.

أمَّا عن **الدراسات السابقة** وبعد البحث بحسب اطلاعي فلا توجد دراسات سابقة في هذا الموضوع بالذات، ومن الطبيعي لأي بحثٍ أن يعتمد على الإحصائيات الرسمية، ولهذا اعتمد في هذا البحث على إحصائيات صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، ودائرة إحصاء درعا.

فرضيات البحث: وُضِعَتْ فرضيتان، هما:

- وجود علاقة وثيقة بين التزايد السكاني والتنمية الحضرية، وهو سبب نشوئها في محافظة درعا.
- نشوء العديد من المشكلات التي تواجه تنفيذ خطط التنمية الحضرية في المحافظة ومن الصعوبة إيجاد الحلول لها.

تطور عدد سكان محافظة درعا:

تنامى عدد سكان المحافظة بين عامي 1970 – 2010 م أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل أربعين عاماً، وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، علماً أن

نسبة سكان محافظة درعا بلغ نحو 4,7% من سكان سورية عام 2010، الجدول رقم (1)، والشكل رقم (1) يشير إلى أن عدد السكان بلغ عام 1970 / 267 [1] ألف نسمة، بحسب سجلات الأحوال المدنية، في حين بلغ عدد السكان في العام نفسه بحسب الإحصاء 233 ألف نسمة[2]، بفارق 34 ألف نسمة. وهذا يعود لهجرتهم إلى خارج القطر آنذاك طلباً للعمل، بينما وصل العدد عام 1994 إلى 666 ألف نسمة، أي بزيادة قدرها 399 ألف نسمة، وذلك لأسباب ديموغرافية مثل ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية، واجتماعية مثل العادات والتقاليد، واقتصادية المتمثلة بزيادة الدخل، وعائدات الهجرة الخارجية إلى بلدان الخليج، في حين وصل عدد السكان عام 2004 إلى 883 ألف نسمة، أي بزيادة قدرها 217 ألف نسمة، لذلك فإن معدل النمو السكاني قد انخفض إلى - 7,3 بالألف ليصل بين عامي 1994 – 2000 إلى 33 بالألف، الجدول رقم (2). ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المحافظة عام 2025 / 1,631005 نسمة إذا استمر معدل النمو السكاني 29,9 بالألف عما هو عليه عام 2010، إذ بلغ فيه عدد السكان 1,126 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 77 ألف نسمة، على ما كان عليه عام 2008 بسبب النمو الطبيعي للسكان والهجرة.

أمَّا عن بنية السكان النوعية فإن نسبة الذكور تزيد على نسبة الإناث بشكل عام، في عام 1994 كانت النسبة تساوي 101 ذكور، مقابل 100 أنثى، وكذلك الأمر عام 2004/ بسب انخفاض الهجرة الخارجية في هذه المدة خاصة من الذكور القادرين على العمل.

(1) سجلات الأحوال المدنية في محافظة درعا عام 2010.

(2) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لعام 2011 / ص 8.

الجدول رقم (1)

تطور عدد عدد سكان محافظة درعا وبنيتهم (ألف نسمة)

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	مقدار الزيادة
1970	134	133	267	-
1994	336	330	666	399 +
2004	447	436	883	217 +
2008	532	517	1049	166 +
2009	550	353	903	146 +
2010	571	555	1,126	41 +
2025 (1)	825645	803917	1,629,562	505005+

المصدر: مديرية إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا عم 2011، ص 8.

(1)- تقدير عدد السكان عام 2025 من قبل الباحث استناداً إلى معدل النمو السكاني 29,9 بالألف.

أمَّا عن الطريقة الرياضية التي حُسِبَ بها عدد السكان المتوقع لمحافظة درعا عام 2025، فهي كما يأتي:

$$S = \frac{R \times P_1}{1000} = \frac{29,9 \times 1126000}{1000} = 33667$$
$$'S = S \times t = 33667 \times 15 = 505005 \quad P_2 = 'S + P_1$$
$$= 505005 + 1126000 = 1,631005$$

s = الزيادة السكانية السنوية.

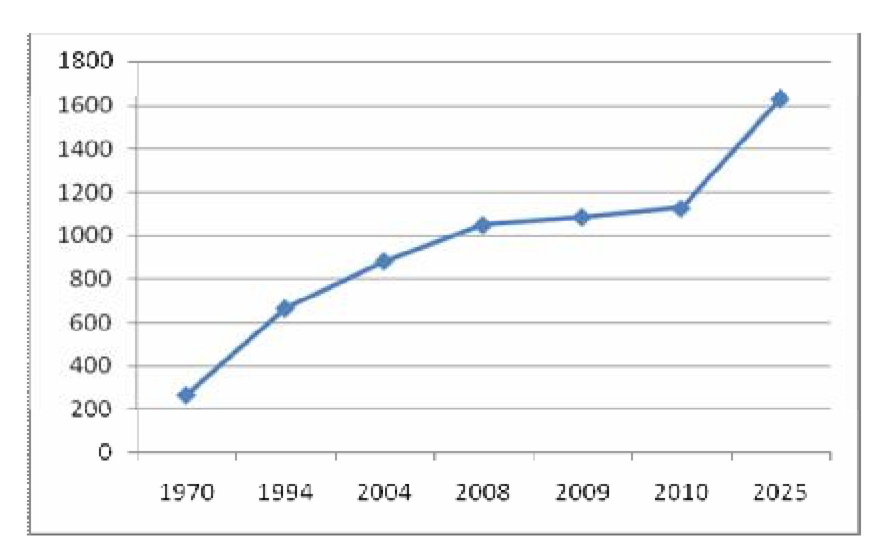
R = معدل النمو السكاني للعام 2010.

P_1 = عدد السكان في تعداد سنة الأساس 2010.

'S = الزيادة السكانية خلال 15 سنة.

t = عدد السنوات بين 2010 وعام 2025.

P_2= عدد السكان في التعداد المتوقع المطلوب حسابه عام 2025.



الشكل رقم (1) تطور عدد سكان محافظة درعا – ألف نسمة

من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (1)

ثانياً - العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

يتأثر النمو السكاني في محافظة درعا بعدة عوامل أدت إلى زيادة عدد سكانها، وهي:

1 – العوامل الديموغرافية:

تشمل زيادة الولادات وانخفاض الوفيات، وذلك من خلال مؤشر معدل النمو السكاني الذي يمثل حاصل الفرق بينهما، إذ تشير الإحصائيات أن هذا المعدل قد تزايد تزايداً كبيراً وبلغ 41,5 ‰ بين عامي 1970 – 1981، وذلك لأسباب عديدة منها الزواج المبكر وعدم ضبط الخصوبة السكانية، وانخفاض نسب الوفيات الناتج عن تحسن الوضع الصحي، في حين انخفض ذلك المعدل بين عامي 1982 – 1994 إلى 40,3 بالألف، أي بمقدار 1,2 بالألف عما كان عليه في المدة السابقة، وجاء هذا الانخفاض بسبب زيادة التوعية السكانية لأهمية ضبط الخصوبة وتخطيط حجم

الأسرة، واستمر هذا الانخفاض في ذلك المعدل إلى 33 بالألف بين عامي 1995 – 2000، أي بنسبة 7,3 بالألف، بسبب اهتمام الجهات الرسمية والأهلية بهذا الموضوع من خلال اتباع وسائل تنظيم الأسرة في المجتمع وتبيان ميزات خفض معدلات الإنجاب والخصوبة السكانية، لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية وتجنب أخطار النمو السكاني الكبير. ولتحقيق هذا الهدف استمر الانخفاض في معدلات النمو السكاني ليصل عام 2010 م إلى 29,9 بالألف كما هو الحال بالنسبة إلى باقي المحافظات السورية، مثل دمشق وحمص وحماه واللاذقية للأسباب السابقة الذكر نفسها من أجل خدمة التنمية بجوانبها كلّها ويوضّح ذلك الجدول الآتي رقم (2) والشكل رقم (2).

ومن الأسباب التي تؤدي إلى النمو السكاني الكبير في المحافظة الهجرة الوافدة من عدة محافظات. بسبب توافر فرص العمل الزراعي بأجوره المرتفعة التي يتوزع أفرادها في بعض مدن وبلدات مثل مدن درعا وطفس وداعل ونوى وانخل ويسكنون في خيام على أطرافها أو في مساكن بالإيجار، فضلاً عن النازحين من الجولان عام 1967 ويبلغ عددهم 41733 نسمة(1)، كما أن هناك هجرة خارجية غادرت محافظة درعا إلى بلدان الخليج طلباً للعمل قبل أكثر من ثلاثين سنة، فقد بلغ عدد هؤلاء عام 1981 / 156635 مهاجراً(2).

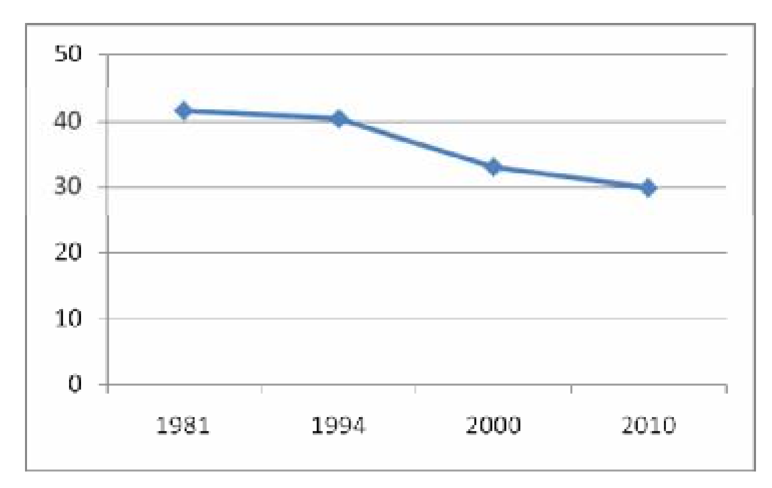
الجدول رقم (2)

تطور معدل النمو السكاني في محافظة درعا

السنوات	المعدل السنوي بالألف	الفرق
1981 – 1970	41,5	-
1994 – 1982	40,3	1,2 -
2000 – 1995	33	7,3 -
2010 - 2001	29,9	3,1 -

المصدر: دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا 2011 م

(1) مكتب الإحصاء بمحافظة القنيطرة عام 2011.
(2) إدارة الهجرة والجوازات عام 1982 م.



الشكل رقم (2) تطور معدل النمو السكاني في محافظة درعا

من عمل الباحث استثناءً للجدول رقم (2)

2 – العوامل الاجتماعية:

رغم الإجراءات المتخذة لضبط الخصوبة إلا أن أعداد السكان استمرت بالتزايد في محافظة درعا لكن بوتيرة أقل إذ كانت عام 2000/ 33 بالألف، وأصبحت عام 2010 / 29,9 بالألف؛ وذلك بسبب سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية، منها الرغبة في إنجاب المزيد من البنين وتعدد الزوجات وانخفاض مهر الزواج والزواج المبكر، والحياة الريفية البسيطة وتأمين المسكن المستقل عن الأسرة.

3 – العوامل الاقتصادية:

تشمل تحسن الوضع الاقتصادي للسكان، خاصة في مجال النشاط الريفي الزراعي، وارتفاع الدخل الفردي؛ وذلك من خلال إحداث المشاريع الاقتصادية الخاصة والعامة التي تحتاج إلى الأيدي العاملة التي تتوافر في الأسرة من خلال زيادة عدد أفرادها.

ساعدت تلك الظروف الاقتصادية على زيادة النمو السكاني وتطور العمل الوظيفي خاصة في المدن وتحسن الوضع السكني، وما يتطلبه من تكاليف مالية التي توافرها الأسرة من خلال الإنتاج الزراعي.

ثالثاً – تطور المراكز الحضرية:

يعدُّ تطور عدد سكان المراكز الحضرية في محافظة درعا إحدى الدلائل المهمة للتنمية الحضرية بحسب قانون صادر عن وزارة الإدارة المحلية[1]، خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، إذْ ازدادت المدن عدداً وحجماً. وأهمها مدينة **درعا** نظراً إلى أنَّها تمثل مركز المحافظة، وتتركز فيها الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية، وكذلك وجود أكبر مركز للتسوق التجاري في المحافظة، وفيها مراكز لبيع الجملة والمفرق، ولهذا فقد توسعت المدينة خلال الخمسين سنة الماضية، نتيجة لازدياد عدد سكانها، إذْ كان عام 1960 [2] – 17284 نسمة، وعام 1981 – 50297 نسمة، ليصل عام 2010 إلى 115913 نسمة[3]، وهؤلاء هم المسجلون فعلياً في سجلات الأحوال المدنية، ولكن في الحقيقة والواقع يزيد عدد سكانها على 250 ألف نسمة، وذلك بسبب وجود مخيمات النازحين في القسم الشرقي منها، وهم نازحون من الجولان العربي السوري المحتل من قبل الصهاينة عم 1967، وكذلك يوجد فيها مخيم للفلسطينيين الذين لجؤوا إليها عام 1948 من فلسطين المحتلة بعد الاحتلال الصهيوني لها، فضلاً عن عدة آلاف من المهاجرين الذين وفدوا من مختلف أنحاء المحافظة للعمل والإقامة الدائمة، لذلك تعدُّ أكبر المراكز الحضرية في المحافظة، إذْ تستقطب عدة آلاف في

(1) وزارة الإدارة المحلية – قانون الإدارة الملحية رقم (107) تاريخ 2011/8/23: أي تجمع سكاني يبلغ عدد أفراده أكثر من عشرين ألف نسمة هو مدينة فضلاً عن مراكز المناطق، وبين 10 – 20 ألف نسمة هو بلدة، وأقل من 10 آلاف نسمة هو قرية.

(2) المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السورية لعام 1984/ ص 57.

(3) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لمحافظة درعا – لعام 2011.

حركة سكانية يومية يحضرون صباحاً من أنحاء المحافظة للتسوق ولقضاء أعمال إدارية ويعودون مساءً. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان المسجلين عام 2025 إلى 167888 نسمة، وبسبب الحاجة لمزيد من المساكن توسعت حدود المدينة باتجاهات الشرق إلى بلدة النعيمة، ونحو الغرب حيث أُنشِئَتْ ضاحية سكنية حديثة بلغت مساحتها 90 هكتاراً[1].

أمَّا بالنسبة إلى المدن الأخرى فإنها تحتوي على العديد من الدوائر الرسمية الحكومية، والقضائية والخدمية، مثل البريد والهاتف والمشافي، والمؤسسات التعليمية والثقافية والتجارية، ومراكز إنعاش الريف، وقد ازداد عدد سكانها بسبب النمو الطبيعي للسكان، ووجود العديد من النازحين فيها، واستقبالها لعدة آلاف من المهاجرين الوافدين إليها مع أسرهم، بسبب توافر فرص العمل الزراعي، مثل مدينة **نوى** وهي مركز منطقة، وقد بلغ عدد سكانها عام 2010 /55688/نسمة [2] بحسب البيانات الإحصائية، في حين كان عدد سكانها عام 23424/1960/ نسمة. ولكن في الواقع كان عدد سكانها عام 2011 أكثر من /100/ألف نسمة[3] للأسباب السابقة الذكر، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها المسجلين عام 2025 إلى 80663 نسمة. ومدينة طفس التي بلغ عدد سكانها عام 2008 /36040/ نسمة وعام 2010 /38142/ نسمة[4] ويزيد عدد سكانها عام 2011 على /45/ ألف نسمة للأسباب نفسها التي تحتوي على سوق مركزي للتبادل التجاري للمنتجات الزراعية، وقد توسعت أفقياً من الناحية العمرانية بعدة اتجاهات.

(1) مجلس مدينة درعا، عام 2011.

(2) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لمحافظة درعا 2011، ص 23.

(3) تقدير الباحث عام 2011.

(4) دائرة إحصاء درعا - درعا البيانات الإحصائية لمحافظة درعا 2011، ص 23.

وهناك العديد من المدن التي تتمتع بأهمية ديموغرافية، وإدارية، واجتماعية، واقتصادية، إذْ تحتوي خدمات صحية وثقافية ومراكز نواحٍ، ومناطق صناعية، ومراكز للتسوق ذات أهمية إقليمية، مثل سوق يوم الجمعة في مدينة نوى، وسوق يوم الخميس في مدينة طفس، وأسواق مختلفة خلال أيام الأسبوع في بقية المدن، حيث تجري فيها عمليات التبادل التجاري، مما جعل دور هذه المدن يتعزز أكثر وتصبح ذات مركزية فرعية تقوم بتخديم القرى والبلدات المحيطة بها، ومن تلك المدن جاسم التي بلغ عدد سكانها عام 2010 / 37487 نسمة، ومن المتوقع أن يصل عام 2025 إلى[1] 54287 نسمة، وسوف تكون تلك الزيادة بسبب النمو الطبيعي للسكان وزيادة أهميتها المتوقعة، أمَّا بالنسبة إلى مدينة داعل فقد بلغ عدد سكانها عم 34795/2010 نسمة، ومن المتوقع أن يصل عددهم عام 50395/2025 نسمة، وكذلك بقية المدن في المحافظة مثل الحارة والصنمين والحراك وانخل من المتوقع أن يزداد عدد سكان كل منها حتى عام 2025 تزايداً كبيراً، الجدول رقم (3)، والخارطة رقم (1).

أمَّا مدينة بصرى الشام فتأتي أهميتها أنَّها مدينة تاريخية، ويقام فيها سنوياً مهرجان بصرى الدولي الذي يمنحها أهمية سياحية كبيرة، وبالنسبة إلى مدينة ازرع تأتي أهميتها من أنَّها مركز منطقة وتستقطب حولها العديد من القرى في منطقة اللجاه المجاورة لها مثل مسيكة، جدل، المجيدل، عاسم، المطلة، الشومرة، حامر، قيراطة. ويظهر التوزع الجغرافي للمدن في محافظة درعا في الجدول رقم (3) والخارطة رقم(1).

(1) تقدير الباحث عام 2011.

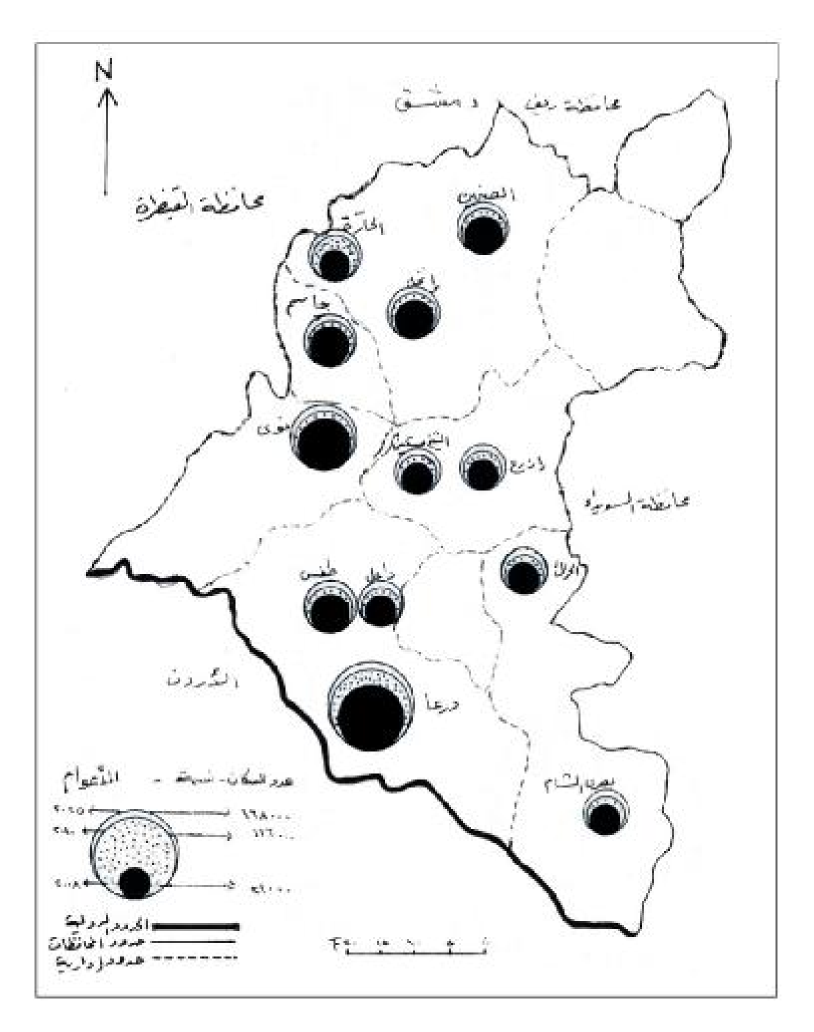
الجدول رقم (3)

التطور السكاني للمدن في محافظة درعا

	المدينة	عام 2008	عام 2010	عام 2025
1	درعا	109,526	115,913	167888
2	نوى	52,619	55688	80663
3	طفس	36,040	38,142	55242
4	جاسم	35,421	37,487	54287
5	انخل	34,946	36,984	53559
6	داعل	32,878	34,795	50395
7	الصنمين	29,367	31,080	45015
8	الشيخ مسكين	26,895	28,463	41213
9	الحراك	23,209	24,562	35572
10	بصرى الشام	22,005	23,288	33728
11	ازرع	21,418	22,667	32822
12	الحارة	19,198	20,318	29423
	المجموع	**446522**	**469387**	**679807**

المصدر: دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011

- حُسِبَ عدد السكان المتوقع عام 2025 بالطريقة الرياضية السابقة نفسها في تقدير عدد سكان المحافظة على أساس معدل النمو السكاني 29,9 بالألف لعام 2010 .



الخارطة رقم (1) التوزع الجغرافي والتطور السكاني للمراكز الحضرية في محافظة درعا بين عامي 2025/2008 م

من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (3)

وهناك بلدات من المتوقع أن تصبح مراكز حضرية في المستقبل؛ وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان والهجرة الوافدة إليها وتطور القطاع الخدمي والاقتصادي والاجتماعي التي يبلغ عددها سبع عشرة بلدة وهي خربة غزالة، وتسيل، والجيزة، وإبطع، وبصر الحرير، وكفر شمس، ومزيريب، والغارية الشرقية، وغباغب، وصيدا، والكرك، والمسيفرة، والغارية الغربية، ومحجة، وتلشهاب، ومعربة، واليادودة. أكبرها خربة غزالة إذ بلغ عدد سكانها 19215 نسمة عام 2010، وأقلها اليادودة التي بلغ عدد سكانها عام 10610/2010 نسمة، ويوضّح ذلك الجدول رقم(4) والخارطة رقم(2).

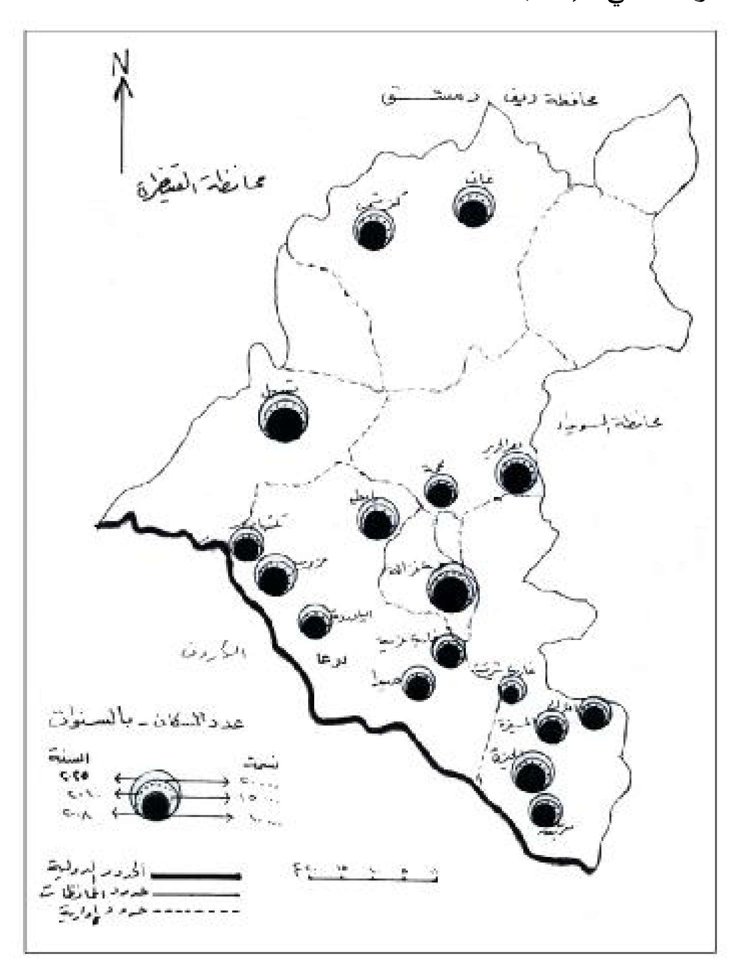
الجدول رقم (4)

التطور السكاني للبلدات في محافظة درعا

	البلدة	عدد السكان		
		2008	**2010**	**2025**
1	خربة غزالة	18165	19215	27825
2	تسيل	17913	18871	27331
3	الجيزة	16434	17392	25192
4	ابطع	15968	16899	24472
5	بصر الحرير	14886	15754	28819
6	كفر شمس	13902	14713	31660
7	مزيريب	14131	14955	21298
8	غارية شرقية	13354	14133	20436
9	غباغب	13195	13964	20219
10	صيدا	12538	13269	19209
11	الكرك	11750	12435	18000
12	المسيفرة	11701	12383	17933
13	غارية غربية	10938	11576	16766
14	محجة	11,160	11811	17106
15	تل شهاب	10543	11758	16153
16	معربة	10048	10634	15389
17	اليادودة	10025	10610	15365
	المجموع	**226651**	**239772**	**347173**

المصدر: البيانات الإحصائية لمحافظة درعا عام 2011 م

- حُسِبَ عدد السكان للبلدات المتوقع عام 2025 بحسب تقدير الباحث اعتماداً على معدل النمو السكاني 29,9 بالألف



الخارطة رقم (2) التوزع الجغرافي والتطور السكاني للبلدات في محافظة درعا بين عامي 2025/2008 م

من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (4)

رابعاً - مؤشرات التنمية الحضرية:

للتنمية الحضرية العديد من المؤشرات في محافظة درعا التي تتمثل في زيادة عدد المراكز الحضرية حجماً وسكاناً وتطور قطاعات التعليم، والصحة، والثقافة، والخدمات، والسياحة، والصناعة، وقد جاءت استجابة لتزايد السكان وتلبيةً لحاجاتهم، وتظهر هنا العلاقة الوثيقة بينهما فكلما ازداد عدد السكان ازدادت مظاهر التنمية الحضرية كماً ونوعاً، وهنا لا بدَّ من الاعتماد على التخطيط والبرمجة لإزالة المعوقات والمشكلات، للوصول إلى تنمية حضرية متوازنة ومستدامة، وفيما يأتي دراسة تفصيلية عنها.

1 – زيادة عدد المراكز الحضرية سكاناً:

كان عدد المراكز الحضرية في المحافظة عام 1970 اثنين هما: درعا التي بلغ عدد سكانها آنذاك 27651 نسمة(1)، وازرع 5542 نسمة، وهي مركز منطقة، في حين كانت مساحة الأراضي السكنية فيها عام 1970 حوالي50 (2) ألف م^2 ، وأصبحت عام 2009 / 331,8 (3) ألف م^2، وأصبحت مساحة مدينة درعا مركز المحافظة 18500000 م^2 (4).

تبيّن من خلال الدراسة أن نسبة التحضر في محافظة درعا بلغت عام 2010 – 41,6%(5) من مجموع السكان البالغ 1,126,000 نسمة، إذ بلغ مجموع سكان المراكز الحضرية 469387 نسمة في العام نفسه، مقابل 58,4% للريف، وبعض العشائر

(1) المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية 1985، ص 60.

(2)المرجع نفسه ص 214.

(3) المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية 2010، الإصدار الثالث والستون ص 180.

(4) مجلس مدينة درعا، عام 2011.

(5)المرجع نفسه رقم (1)، ص 60.

البدوية التي تعيش في منطقة اللجاه مثل عشائر الشرعة، والحواسنة، والعتايقة، والسلمان، والضبوب والرويس والفواخرة. وقد بلغ عددهم عام 2010 /7159 نسمة.

بينما كانت نسبة التحضر عام 1970 / 14,3%، وارتفعت عام 1981 إلى 21,3% وجاءت تلك الزيادة بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتطور القطاعات الخدمية، والاقتصادية والاجتماعية، وتحول تجمعات ريفية إلى مراكز حضرية. ففي عام 1981 كان هناك ثلاث مدن هي: درعا – ازرع – نوى وأصبح عددها 12 مدينة عام 2010، (الجدول رقم 3).

2 – البنية التعليمية:

يشمل التطور في المجال التعليمي عدة جوانب مثل المنشآت التعليمية، وعدد الطلاب، وعدد المعلمين وهي كما يأتي :

1 – المنشآت التعليمية [1]:

كان عدد المنشآت التعليمية عام 1970[2] – 252 مركزاً ابتداءً من رياض الأطفال إلى التعليم الإعدادي والثانوي، والمعاهد المتوسطة، والجامعات الخاصة، والكليات الجامعية الحكومية، وقد بلغ عددها عام 2010 – 1124 منشأة تعليمية، بما فيها المدارس الخاصة. والمعاهد الأخرى مثل معهد المراقبين الفنيين، والمعهد الزراعي، والمعهد التجاري، ومعهد تقنيات الحاسوب.

وجاءت تلك الزيادة تلبية لحاجة السكان المتزايدة، وتطبيقاً لقانون التعليم الإلزامي، والرغبة في متابعة التعليم لدى هؤلاء السكان، وتأمين الجهات العامة والمسؤولة لحاجة المحافظة من الأطر التعليمية والفنية المتخصصة، ويوضّح ذلك الجدول رقم (5) والشكل رقم(3).

---

(1) المنشأة التعليمية هو مفهوم معتمد في البيانات الإحصائية الرسمية.

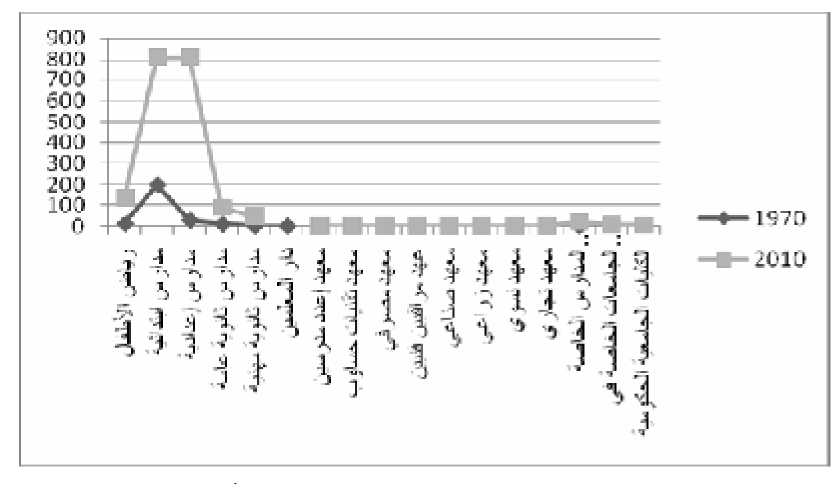
(2) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لمحافظة درعا – عام 2011، ص 32.

الجدول رقم (5)

تطور عدد المنشآت التعليمية في محافظة درعا

الاختصاص	السنوات	
	1970	**2010**
رياض أطفال	12	136
مدارس ابتدائية إعدادية	198 28	812
مدارس ثانوية عامة	10	90
مدارس ثانوية مهنية	1	46
دار المعلمين	1	-
معهد إعداد مدرسين	-	1
معهد تقنيات حاسوب	-	1
معهد مصرفي	-	1
معهد المراقبين الفنيين	-	1
معهد صناعي	-	1
معهد زراعي	-	1
مدارس خاصة أساسي + ثانوي	2	20
جامعات خاصة	-	9
كليات جامعية حكومية	-	5
المجموع	252	1124

المصدر: دائرة إحصاء درعا عام 2011م، ص 32.



الشكل رقم (3) تطور عدد المنشآت التعليمية في محافظة درعا بين أعوام 1970 – 2010م

المصدر من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (5)

2 – عدد الطلاب:

بلغ عدد الطلاب عام 1970 في مختلف المؤسسات التعليمية /37,440ألف/ طالب ليزداد عام 2010 إلى 280468 طالب، وبنسبة 24,9% من مجموع السكان، بسبب التزايد السكاني، وتطبيق قانون التعليم الإلزامي. ويوضّح ذلك الجدول رقم (6) والشكل رقم (4)، ومن المؤشرات المهمة على التطور متوسط عدد الطلاب بالنسبة إلى كلّ معلم إذ كانت تساوي 22,5 عام 1970، مقابل 17 طالباً لكل معلم عام 2010 / بفارق قدره 5,5 طالباً بسبب زيادة أعداد المعلمين لتلبية حاجة الطلاب المتزايدة من الإطار التعليمي وتوفير المستلزمات المتعلقة بذلك وهي قريبة من النسبة العامة للقطر التي تساوي 17,0 في مرحلة التعليم الأساسي و9,0 طالباً في مرحلة التعليم الثانوي العام[1].

وللمقارنة بالنسبة إلى القطر فقد كان عدد الطلاب للمراحل كلّها عام 1970 في مرحلة ما قبل الجامعي1282435 [2] طالب وعدد المعلمين 38899 معلم وكانت النسبة تساوي 32,9 طالب لكل معلم، في حين بلغت النسبة عام 1998 / 19,6 إذ بلغ عدد الطلاب في ذلك العام 3834946 طالب مقابل 195389 معلم. من هنا يتضح أن النسب بالمقارنة بعام 2010 ليست كبيرة بين محافظة درعا والنسبة العامة في القطر، إذ زادت نسبة المعلمين في المحافظة وكان الفرق بمعدل 2,6 خلال 12 سنة، وهذا لا يعني أن نسبة الطلاب قد تناقصت، بل إن نسبة المعلمين قد ازدادت بشكل أكبر بالنسبة إلى عدد الطلاب الذي يتزايد أيضاً وهذا مؤشر مهم للتنمية التعليمية.

---

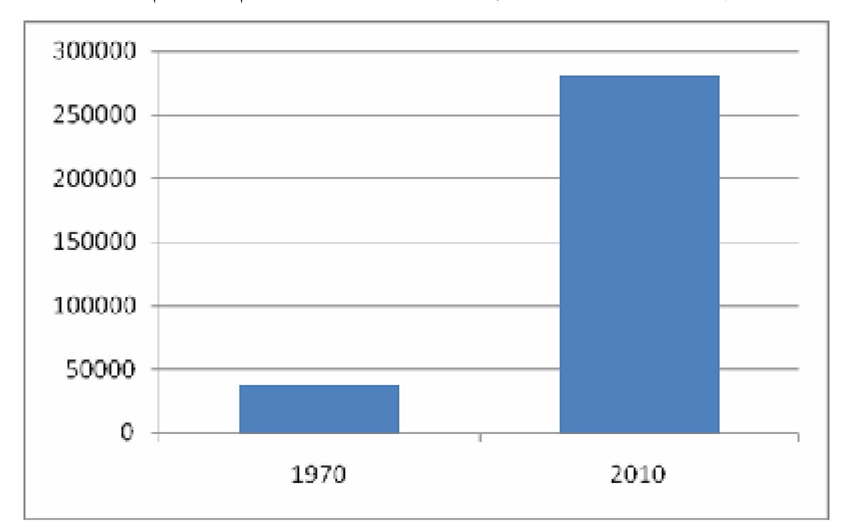
(1) المكتب المركزي للإحصاء–المجموعة الإحصائية–الإصدار الثالث والستون،عام 2010، ص 312.
(2) وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية – نشرة خاصة، عام 1998 ، ص 14-15-17

الجدول رقم (6)

تطور عدد طلاب المدارس والمعاهد المتوسطة في محافظة درعا

الاختصاص	السنوات	
	1970	2010
رياض أطفال	-	9400
المرحلة الابتدائية	23807	238666
المرحلة الإعدادية	7992	
المرحلة الثانوية	5470	22880
الثانوية المهنية	89	7121
دار المعلمين	82	-
إعداد المدرسين	-	534
المعهد المصرفي	-	594
المعهد الصناعي	-	975
المعهد النسوي	-	298
المجموع	37440	280468

المصدر: دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا عام 2011 م



الشكل رقم (4) تطور عدد طلاب المدارس والمعاهد المتوسطة في محافظة درعا

3 – عدد المعلمين:

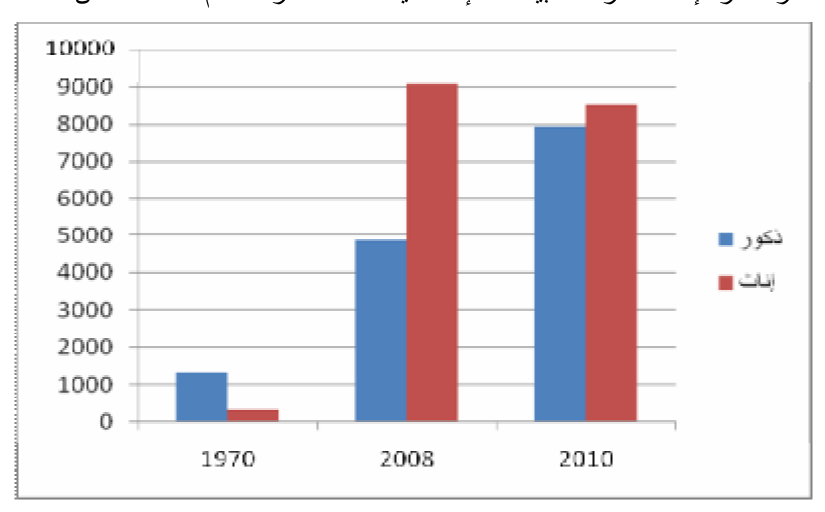
بلغ عدد المعلمين عام 1970 / 1660[1]، معلم، أمَّا في عام 2010 فقد بلغ العدد 16453 أي بزيادة قدرها 14793 معلم بسبب الحاجة لتغطية المدارس من الإطار التعليمي. ويوضّح ذلك الجدول رقم (7) والشكل رقم (5).

الجدول رقم (7)

تطور عدد المعلمين والمعلمات

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
1970	1328	332	1660
2008	4880	9062	13942
2010	7920	8533	16453

المصدر: دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011 – ص 71



الشكل رقم (5) تطور عدد المعلمين (في المحافظة)

من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (7)

(1) دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا – 2010، ص 71.

3 – في المجال الصحي:

يعدُّ تطور القطاع الصحي أحد المؤشرات الرئيسة في التحضر، إذْ ازداد عدد المراكز الصحية، وقد بلغ عدد المشافي الحكومية عام 2010 ثمانية مشافٍ موزعة جغرافياً في (درعا – ازرع – نوى طفس والصنمين – الحراك – جاسم – بصرى الشام) وأكثر من ستة مشافٍ خاصة، وهي تقدم الخدمات الطبية للسكان، فضلاً عن توزع الأطباء بمختلف الاختصاصات في أنحاء مدن المحافظة وريفها، وكذلك وجود مدرسة تمريض والصيدليات المنتشرة في مختلف التجمعات السكانية.

من المؤشرات المهمة في هذا المجال تعدُّ نسبة المرضى إلى عدد الأسرّة إذا بلغت عام 2010/ 140,9[1] نسمة لكل سرير، وهذا دليل على الاهتمام بهذا القطاع الأساسي، وأمَّا نسبة عدد السكان لكل سرير في مختلف المشافي والمصحات فهي تساوي 892 شخصاً بما فيها الأسرة في المشافي الخاصة وهي موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء المحافظة.

أمَّا عدد السكان مقابل الأطباء في المحافظة، فقد بلغ 754 نسمة[2] لكل طبيب من أطباء الصحة العاملين فعلاً عام 2010، في حين وصل في القطر إلى 672 نسمة[3]، أمَّا في عام 1998 فقد كان 1489 نسمة لكل طبيب، وهذا دليل على زيادة عدد الأطباء وتطور التنمية الصحية في محافظة درعا، أما عن نسبة أطباء الأسنان فكانت عام 1970[4] في سورية كل 16644 نسمة لكل طبيب مقابل 1274 نسمة عام

(1) حُسِبَتِ النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد المرضى المقبولين في المشافي}}{\text{عدد الأسرة}} = \frac{96716}{686} = 140.9 \text{ نسمة لكل سرير}$$

(2) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011.

(3) المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للعام 2010 ص 359.

(4) المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للعام 1985.

2009، وفي عام 2010 في المحافظة بلغت النسبة 1114 نسمة لكل طبيب بفارق قدره 15530 نسمة عما كان عليه قبل أربعين عاماً، بسبب زيادة عدد أطباء الأسنان رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان، أمَّا عن الصيادلة وفي المدد السابقة نفسها فقد كانت النسبة العامة في سورية عام 1970 / 7302 نسمة لكل صيدلي، فيما أصبحت عام 2009 / 1173 نسمة لكل صيدلي، مقابل 1595[1] في المحافظة عام 2010، وبالنسبة إلى المراكز الصحية بلغت النسبة 10690 نسمة لكل مركز صحي في المحافظة، وسبب ارتفاع النسبة هنا هو أن المراكز الصحية موزعة بحسب المناطق والتجمعات السكانية، وأن المشافي تستقبل المرضى والمراجعين أكثر من المراكز الصحية.

من خلال ما سبق، تبيّن مدى التأثير الكبير للقطاع الصحي في التنمية الحضرية في أنحاء المحافظة.

4 – في المجال الثقافي:

تعدُّ المراكز الثقافية وتوزعها في مختلف المراكز الحضرية أحد المؤشرات المهمة على التحضر وهي ترتبط بالجانب الخدمي والتنموي، نظراً إلى أهمية الثقافة وتنميتها ببناء الإنسان، وقد ازداد عدد المراكز الثقافية لأكثر من 26 [2] مركزاً، ومحطة ثقافية، تقوم بنشاطاتها الثقافية المتعددة من محاضرات وندوات ومعارض ودورات تعليمية مختلفة، وهي موزعة جغرافياً بشكل مناسب في المراكز الحضرية كلّها، أمَّا بالنسبة إلى البلدات فيوجد في أغلبها محطات ثقافية ومعاهد الثقافة الشعبية، وهي تخدم 30 % من مجموع القرى في المحافظة، وللمقارنة بالمعايير الوطنية في

(1) دائرة إحصاء درعا، المجموعة الإحصائية، ص 60.

(2) مديرية الثقافة بدرعا عام 2011.

القطر فهي تساوي نسبة 13,3% من نسبتها العامة في سورية[1] التي وصلت عام 2009 إلى 112 معهداً.

5 – في المجال الخدمي:

وهو قطاع مهم يعدُّ من أهم مؤشرات التنمية الحضرية، ودليلاً على تأمين حاجة السكان المتزايدة من تلك الخدمات، ويشمل العديد من الجوانب الأساسية وهي:

1 – قطاع الاتصالات:

كان عدد المشتركين بالخطوط الهاتفية الأرضية عام 1970 – 2000 مشترك، ولكن وبسبب الحاجة المتزايدة لهذه الخدمة وضرورة وضعها قيد التنفيذ ازداد عدد تلك الخطوط الهاتفية، لتصل عام 2008/ 150103 خط، وعام 2010 بلغ العدد 239969 وبنسبة 4,6 شخصاً لكل خط، وجاءت الزيادة تلبية لحاجة السكان المتزايدة، لهذا القطاع المهم، ويوضّح ذلك الجدول رقم (8) والشكل رقم (6).

كما أن الزيادة شملت أيضاً المكاتب البريدية، وهو مؤشر مهم على تطور هذا القطاع المهم إذْ كان عددها عام 1970 – (11 مركزاً) وأصبح عددها عام 2010 / 29 مركزاً بريدياً موزعة في أنحاء المحافظة.

وعن التباين الجغرافي لتلك المؤشرات بين المناطق، تعدُّ منطقة درعا الأولى في استحواذها على الخدمات مقارنة بغيرها من المناطق وتبلغ نسبتها بـــ 50,6% من مجموع خدمات المحافظة، بسبب كونها مركز المحافظة، ثم تأتي منطقة نوى بوصفها تأتي بالمرتبة الثانية في عدد السكان ومركز منطقة، ثم مدينة ازرع وهي مركز منطقة، ثم مدينة طفس وجاسم، وانخل، وبصرى الشام، وهكذا بالنسبة إلى بقية المدن التي تستحوذ على نسبة أقل من غيرها بالنسبة إلى الخدمات.

---

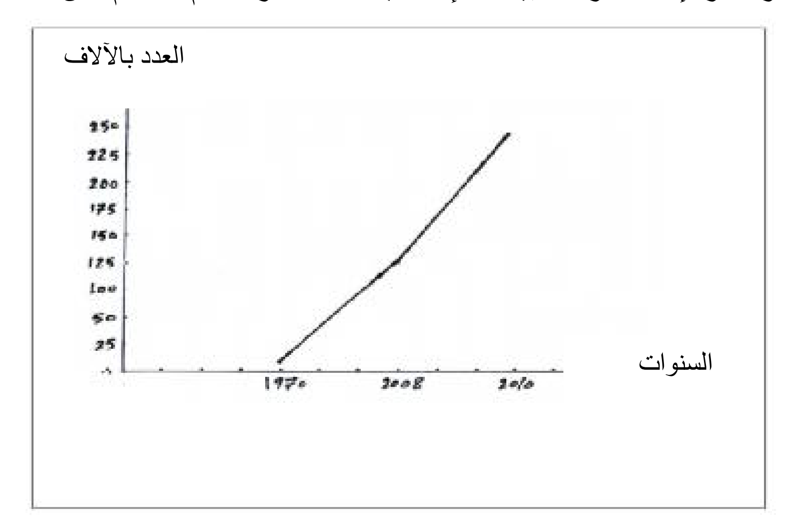
(1) المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية-الإصدار الثالث والستون على2010/ص 350.

الجدول رقم (8)

تطور عدد الخطوط الهاتفية في محافظة درعا

السنة	العدد
1970	2000
2008	150103
2010	239969

المصدر: دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011م، ص 63



الشكل رقم (6) تطور عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية في محافظة درعا

المصدر من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (8)

2 – في مجال الكهرباء:

بلغ عدد الاشتراكات في قطاع الكهرباء عام 2010 /196796، أي بنسبة اشتراك واحد لكل 5,7 أفراد، في حين كان في عام 1970 / 8415 مشترك، أي بنسبة اشتراك واحد لكل 31,7 فرداً وحصلت تلك الزيادة وهي 26 فرداً لكل اشتراك بسبب زيادة الحاجة لهذه الخدمة الضرورية في الإنارة المنزلية، وتلبية حاجة الجانب

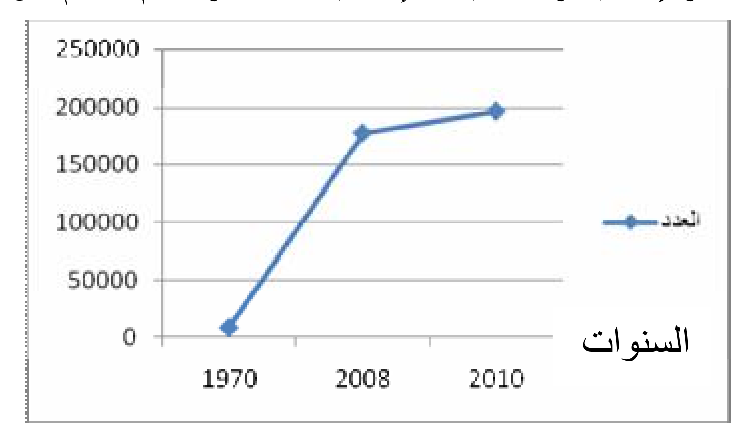
الاقتصادي وبناء المزيد من المساكن، إذْ تبلغ نسبة المضاءة منها بالكهرباء 99% من مجموعها، ويوضّح ذلك الجدول رقم (9) والشكل رقم (7)

الجدول رقم (9)

تطور عدد المشتركين في خطوط الكهرباء في محافظة درعا بين أعوام 1970 – 2010 م

السنة	العدد
1970	8415
2008	178000
2010	196796

المصدر: دائرة إحصائية درعا - البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011م، ص 63



الشكل رقم (7) تطور عدد المشتركين في خطوط الكهرباء في محافظة درعا

من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (9)

3 – مياه الشرب:

أُمِّنَتْ مياه الشرب لمعظم التجمعات السكانية في المحافظة، وللمقارنة فقد كان عدد المشتركين في استجرار مياه الشرب عام 1990 / 20%[1] من عدد السكان في

(1) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لمحافظة درعا – عام 2011، ص 63.

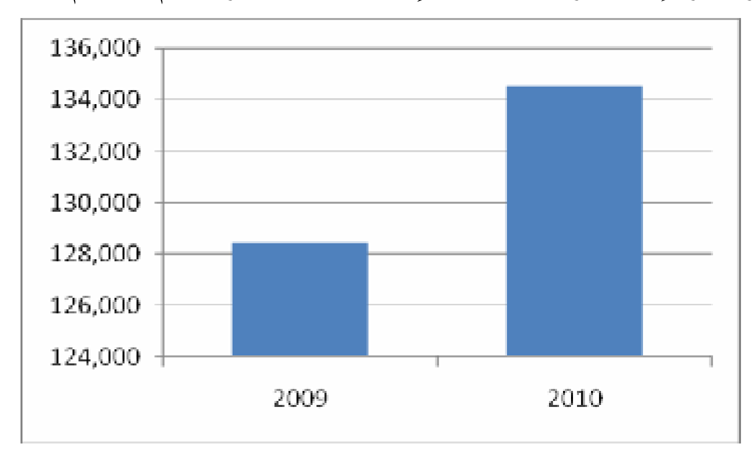
تلك المدة، أمَّا في عام 2008 / فقد بلغت النسبة 99% من مجموع المساكن، وذلك بسبب تأمين الحاجة المتزايدة لمياه الشرب، وبناء المزيد من المساكن، وبلغ عدد المشتركين عام 2009 / 128454 مشترك، في حين وصل العدد عام 2010 / 134578 مشترك، أي بمعدل اشتراك واحد لكل 8,3 نسمة، ويوضّح ذلك الجدول رقم (10) والشكل رقم (8)

الجدول رقم (10)

تطور عدد المشتركين في شبكة مياه الشرب في محافظة درعا

العدد	السنة
128454	2009
134578	2010

المصدر: دائرة إحصاء درعا - البيانات الإحصائية لمحافظة درعا عام 2011 م



الشكل رقم (8) تطور عدد المشتركين في شبكة مياه الشرب في محافظة درعا بين 2009 – 2010 م

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (10)

4 – في مجال النقل والمواصلات:

جرى الاهتمام بالطرق البرية لتأمين سهولة الانتقال بين المدن والبلدات والقرى، ومن أجل خدمة الجانب الاقتصادي الزراعي بشكل خاص، وكذلك لمواجهة الزيادة السكانية وتأمين حاجة السكان لهذه الطرق.

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق البرية من عام 2010 / 2342 كم، منها 1274 طرق محلية تربط بين القرى والبلدات وهي طرق إسفلتية معبدة باتجاه واحد، وهناك 86 كم طرقاً سياحيةً، "طريقاً مزدوجاً"، و482 كم طرق زراعية تربط بين الحقول الزراعية، و14 كم طرقاً باديةً في القسم الجنوبي الشرقي من المحافظة من أجل خدمة سكان البادية وهي معبدة(1)، فضلاً عن 340 م طرق ممهدة(2)، ويوضّح ذلك الجدول رقم (11) والشكل رقم (9)، أمَّا السكك الحديدية فيبلغ طولها 127 كم. وجرى الاهتمام بتلك الطرق لخدمة السكان والتنمية الحضرية والريفية.

الجدول رقم (11)

طول طرق المواصلات البرية المحلية في محافظة درعا في عام 2010 م

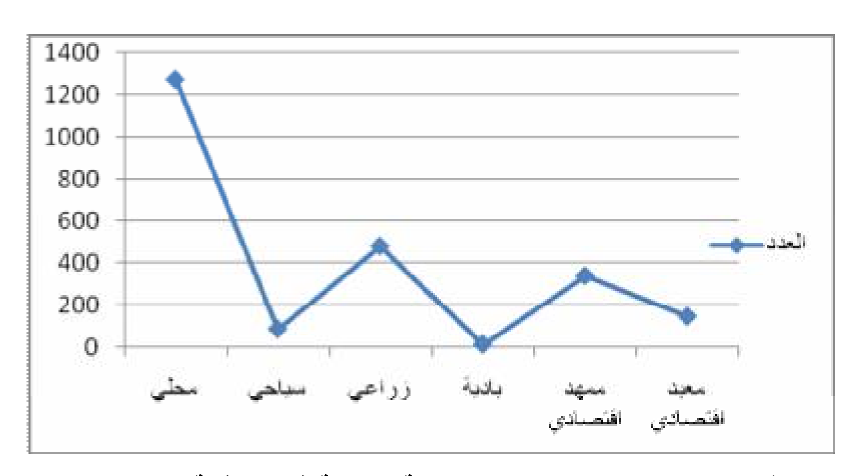
نوع الطريق	الطول / كم
محلي	1274
سياحي	86
زراعي	482
بادية	14
معبد اقتصادي	340
ممهد	146
المجموع	**2342**

المصدر: دائرة إحصاءات البيانات الإحصائية لمحافظة درعا عم 2011 م، ص 64.

---

(1) الطرق المعبدة اقتصادياً: هي الطرق المفروشة بالحجارة وطبقة خفيفة من الإسفلت وأغلبها طرق زراعية.

(2) الطرق الممهدة: هي طرق ترابية يجري تعبيدها فيما بعد، وحركة النقل عليها قليلة وهذه التسميات متعارف عليها في المحافظة.



الشكل رقم (9) طول طرق المواصلات البرية المحلية في محافظة درعا عام 2010م

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (11)

5 – المجال الصناعي:

يعدُّ القطاع الصناعي أحد المؤشرات التنموية الاقتصادية المهمة في المحافظة كما هو الحال في بقية الجوانب التنموية، وقد تطور هذا القطاع كثيراً إذ كان عدد المناطق الصناعية عام 1970[1] منطقة واحدة، مقابل 11 منطقة عام 2010، بسبب التوسع في هذا القطاع وازدياد الحاجة إلى تلك المناطق وتخطيطها، وبسبب زيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي، في حين كان عدد الحرف الصناعية 20 حرفة عام 1970، مقابل 10085 حرفة عام 2010، وخمس منشآت صناعية عام 1970 – مقابل 3659 منشأة عام 2010، وهذا مؤشر على تطور هذا القطاع المهم للتنمية الحضرية بسبب التوجه نحو التطور الصناعي في المحافظة، التي استوعبت نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع العام والخاص. ويوضّح ذلك الجدول رقم (12) والشكل رقم (10).

---

(1) دائرة إحصاء درعا – البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011.

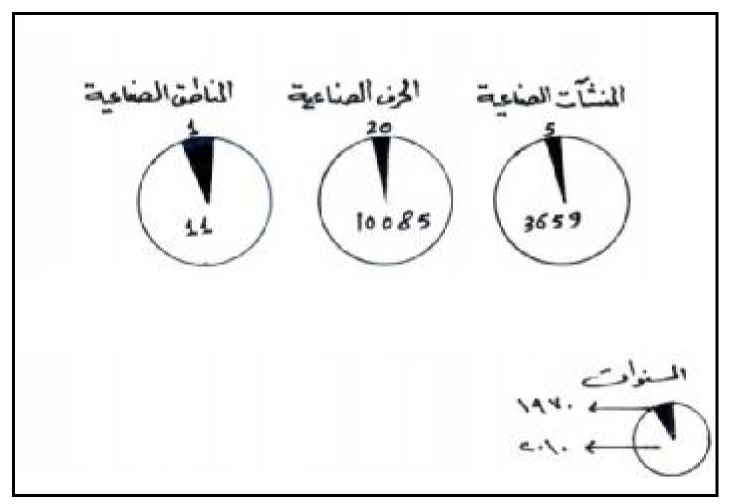
وتعتمد تلك المنشآت على المنتجات المحلية، الزراعية: حفظ الخضار والفواكه التي تشتهر المحافظة بإنتاجها فضلاً عن الزيتون الذي شجع على إنشاء معاصر للزيت، فضلاً عن معمل المعكرونة ومعمل الأحذية.

الجدول رقم (12)

تطور القطاع الصناعي بين أعوام 1970 – 2010 في محافظة درعا

نوع التطور	العدد	
	عام 1970	2010 م
المناطق الصناعية	1	11
الحرف الصناعية	20	10085
المنشآت الصناعية	5	3659

المصدر: دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا لعام 2011، ص 66



الشكل رقم (10) تطور القطاع الصناعي في محافظة درعا بين أعوام 1970-2010م *

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (12)

* ملاحظة: أصبحت المناطق الصناعية بعد إنشائها تضم المنشآت والحرف الصناعية.

وهناك مؤشر آخر للمقارنة وهو زيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي، الذي بلغ نحو 25928 عاملٍ، منهم 22889[1] ذكور أي بنسبة 88,2%، مقابل 3039 للإناث أي بنسبة 11,8%، مع العلم أن نسبة العاملين في هذا القطاع تبلغ 12,49%[2] من العاملين مقابل 14,92% للتشييد والبناء وباقي النسب للمجالات الأخرى مثل الزراعة، إذْ تبلغ نسبة السكان الزراعيين 13,95% والفنادق والمطاعم والنقل والمواصلات والخدمات وغيرها، وهذا دليل على أهمية قطاع الصناعة وتطوره، خاصة لتلبية احتياجات المحافظة بوصفها أحد الجوانب المهمة في التنمية الحضرية إذ بلغ عدد المنشآت بحسب قانون الاستثمار عام30/2010 منشأة صناعية التي استوعبت جميعها أيدٍ عاملة فنية وعادية قدرها 1117 عاملٍ.

6 – قطاع الإسكان:

يعدُّ هذا القطاع من أهم مؤشرات التحضر ويرتبط بشكل مباشر بالقطاع الخدمي، وذلك بسبب أن المسكن يمثل الحاجة الأساسية للإنسان، وقد بلغ عدد المساكن عام 1981/ 47514 وحدة، وعام 2004 / 120752 وحدة سكنية، وتبلغ درجة التزاحم السكني في تلك المراكز الحضرية 1,6[3] نسمة في الغرفة الواحدة، وهي تزيد على المقياس المتوسط العالمي الذي يساوي 1 [4] نسمة في الغرفة الواحدة، وجاءت تلك الزيادة بسبب زيادة معدلات النمو الطبيعي للسكان والحاجة المتزايدة لتأمين مساكن،

(1) مرجع سبق ذكره – دائرة إحصاء درعا، ص 47.

(2) مرجع سبق ذكره.

(3) حُسِبَتْ درجة التزاحم بحسب المعادلة:

$$\frac{\text{عدد السكان في محافظة درعا}}{\text{عدد الغرف في المحافظة}} = \frac{1126000}{672330} = 1.6$$ نسمة/غرفة

أمَّا عدد الغرف فقُدِّرَتْ من قبل الباحث عام 2010، على أساس عدد المساكن.

(4) فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، جامعة دمشق، 1985 / 1986، ص 58.

وعن التباين الإقليمي بين المناطق الإدارية تعدُّ منطقة درعا أكثر المناطق توسعاً في مجال الإسكان بوصفها مركز المحافظة، إذ بلغت مساحة التوسع السكني550 هكتاراً[1] ثم تليها منطقة نوى ، وطفس، وجاسم.

7 – العلاقة الإقليمية الحضرية:

ترتبط المراكز الحضرية في محافظة درعا مع بعضها ومحيطها بمجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، لتشكل شبكة حضرية موضحة في الخارطة رقم (3).

1 – العلاقة الاقتصادية:

تحتوي المدن في المحافظة على العديد من المؤسسات الاقتصادية، ففي مدينة درعا توجد أكبر الأسواق التجارية ومعامل المعكرونة والأحذية، والبنوك والشركات، ولذلك تجذب إليها كل صباح الآلاف من السكان الذين يحضرون للتسوق ويعودون مساءً، وكذلك بقية المدن مثل نوى وطفس والصنمين وازرع، وجاسم والحارة، وانخل والشيخ مسكين.

2- **العلاقات الاجتماعية والثقافية والتعليمية** تحتوي المراكز الحضرية العديد من مؤسسات التنمية الاجتماعية والثقافية مثل دور الثقافة، في مدينة درعا والمنشآت التعليمية العليا، فضلاً عن المعاهد والمدارس الخاصة، وفي بقية المدن توجد المراكز الثقافية والخدمات الأخرى مثل نوى وطفس وازرع والصنمين وبصرى الشام.

3 – **العلاقات الإدارية والخدمية**: ترتبط مدينة درعا بالمدن والبلدان والقرى كلّها، بعلاقات إدارية وخدمية، لأنها تشكل مركز المحافظة، وتوجد فيها الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية والشركات العامة والخاصة؛ مما جعلها تستقطب آلاف السكان

(1) مجلس مدينة درعا عام 2011.

بتنقلات يومية؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى بقية المدن مثل مدينة ازرع والصنمين وبصرى الشام التي تتمتع بأهمية إدارية تجذب إليها كثيراً من السكان للغرض نفسه.

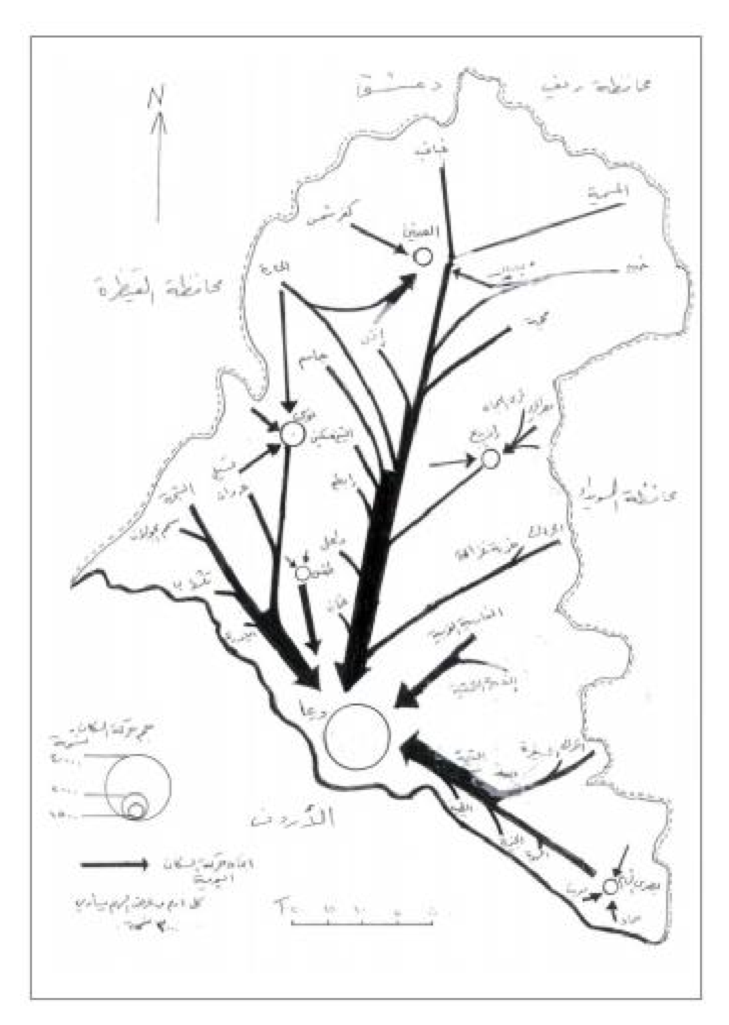
ويقدر عددهم حالياً بنحو 40 ألف نسمة[1]، (الخارطة رقم 4) فضلاً عن علاقات خدمية تقدمها المدن إلى ريفها ممثلة بالحاجات الضرورية اليومية مثل إصلاح الآليات، والخدمات الصحية والتموينية وووجود دوائر الأحوال المدنية في المدن وتوزيع الصحف وغيرها.

ومن هنا نشأت العلاقة الحضرية بين المدن ومحيطها، وتكونت شبكة النظام الحضري في المحافظة خلال العقود الماضية بين 1970 – 2010م. وخلال تلك المرحلة بين المدينة المركزية، والمدن الأخرى، والبلدات والقرى، وكان سببها الرئيس النمو السكاني الكبير لتلك التجمعات السكانية، والنمو الاقتصادي، الذي تطلب بناء تلك الشبكة الحضرية ويوضّح ذلك الخارطة رقم (5).

ويمكن تحديد مفهوم **الشبكة الحضرية** بأنها عبارة عن خطوط مستقيمة أو متموجة أو دائرية أحياناً، تصل بين المراكز الحضرية وما يتبع لها من تجمعات سكانية ترتبط فيما بينها بتلك العلاقات السابقة الذكر، وقد تكون خطوط الشبكة الحضرية متقاربة أو متباعدة بحسب كثافة التجمعات السكانية التابعة لكل مدينة، من جهة، والمدينة المركزية درعا من جهة أخرى، أمَّا المراكز الحضرية فيمكن تصنيفها بحسب حجمها السكاني إلى عدة مراتب، ففي المحافظة هناك مدن صغيرة يراوح عدد سكان كل منها بين 20–50 ألف نسمة، هي مدن طفس، وجاسم، وانخل، وداعل، والصنمين، والشيخ مسكين والحراك، وبصرى الشام، وازرع، والحارة. ومدن بين 50 – 100 ألف نسمة مثل مدينة نوى، ومدن أكثر من 100 ألف نسمة مثل مدينة درعا. أمَّا البلدات فيقل عدد سكان كل منها عن 20 ألف نسمة.

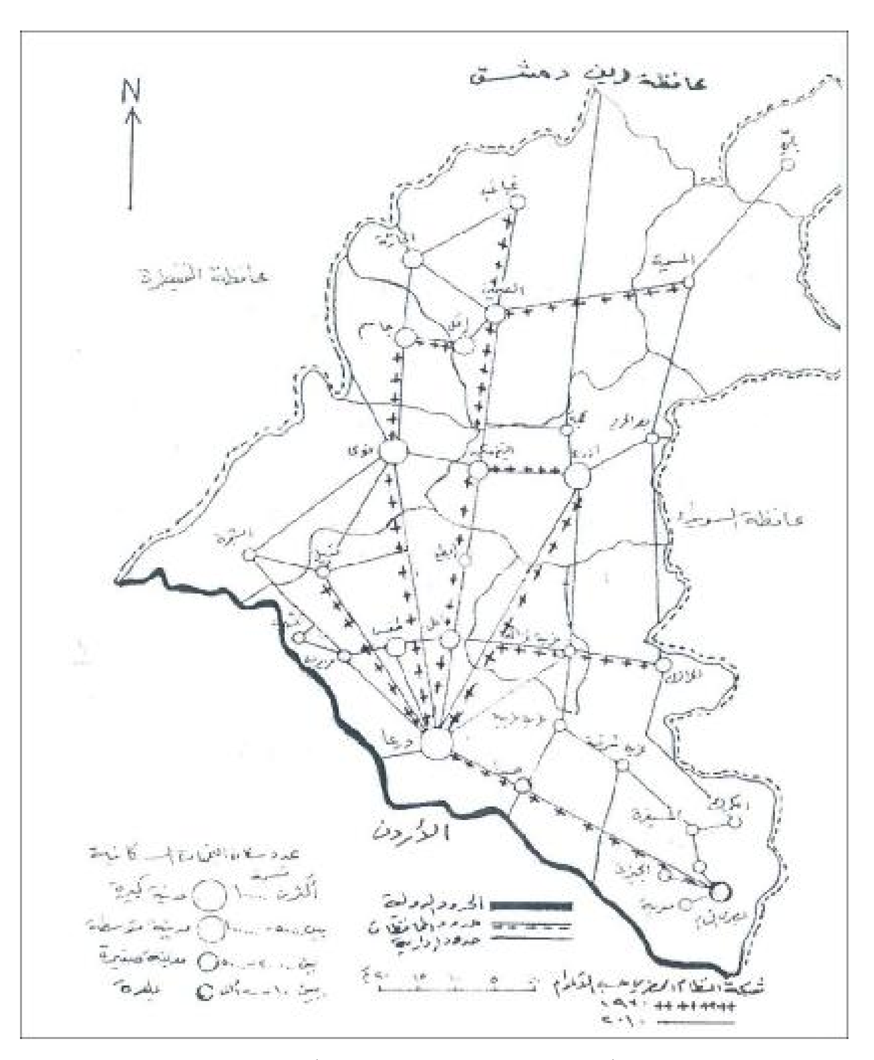
---

(1) تقدير الباحث عام 2010.



الخارطة رقم (4) حركة السكان اليومية إلى المراكز الحضرية في محافظة درعا لعام 2010

من عمل الباحث



الخارطة رقم (5) **شبكة النظام الحضري في محافظة درعا بحسب المدن والبلدات التابعة لها عام بين عامي 1970 – 2010 م**

من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (3-4)

خامساً – مشكلات التنمية الحضرية ومعوقاتها:

تواجه التنمية الحضرية العديد من المشكلات التي تعدُّ معوقات تحتـــاج إلـــى إيجـــاد الحلول لها منها:

1 – ارتفاع معدلات النمو السكاني، إذ وصلت في محافظة درعا إلى 29,9 بالألف، عام 2010، بعد أن كانت 41,5 بالألف عام 1981، وهذه مشكلة عامة في أنحاء المحافظات السورية، مما ينجم عنها زيادة كبيرة في عدد السكان، وهذه المعدلات ناجمة عن ارتفاع في نسبة الولادات وانخفاض في الوفيات، وينعكس ذلك على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب تأمين مختلف الاحتياجات السكانية مع الأخذ بالحسبان الزيادة الكبيرة المقبلة في عدد السكان التي تتطلب المعالجة لإيجاد التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية، خاصة أن كثيراً من البلدات سوف تتحول إلى مدن مثل بلدات صيدا وكفر شمس.

2 – التوزع الجغرافي غير المتوازن للسكان بين المدن والريف، وحدوث حركات الهجرة الدائمة والمؤقتة من الريف إلى المدن، أو بين المدن، وهجرة سابقاً إلى دمشق التي بدأت منذ نحو 50 عاماً، وقد بلغ عدد المهاجرين من محافظة درعا إلى دمشق /57508/[(1)] نسمة عام 1991. كونها عاصمة وتتوافر فرص العمل والإقامة فيها، وقربها من درعا·

أمَّا عن الكثافة السكانية فهي مرتفعة وقد بلغت عام 2010 / 301,8 نسمة /كم^2، في حين كانت عام 1970 /71,5/ نسمة /كم^2، علماً بأن مساحة المحافظة تساوي

(1) قاسم الربداوي ، دمشق – التحولات الديموغرافية والاقتصادية، والاجتماعية 1950-1992، دار المجد 1994، ص 121.

3730 كم². وجاءت تلك الزيادة بسبب نمو عدد السكان في المحافظة مقارنةً بالكثافة الفيزيولوجية والزراعية.

وللمقارنة فإن الكثافة الفيزيولوجية في المحافظة تساوي 3,9 نسمة[(1)]/ هكتار، إذ إنَّ معظم أراضيها تتكون من الترب البنية والحمراء وهي الأراضي المستثمرة، وتساوي 288 ألف هكتار مقابل 1979 هكتار غير مستثمر، والتي تشمل أراضٍ صخرية، وهي نسبة قليلة مقارنة بالكثافة العامة للسكان. وذلك بسبب انخفاض نسبة الأراضي المستثمرة التي تبلغ نسبتها 77,2 % من المساحة العامة في المحافظة.

أمَّا الكثافة الزراعية فقد بلغت 13 نسمة في الهكتار، علماً بأن مساحة الأراضي القابلة للاستثمار هي (230202 هكتار) وعدد السكان الزارعيين عام 2010 بلغ (28963) عامل [(2)]، علماً أن عدد العاملين فعلاً في قطاع الزراعة هم أكبر بكثير من الأشخاص المسجلين في الإحصاء بسبب أن أفراد الأسرة يذهبون جميعهم تقريباً للعمل الزراعي بغض النظر عن أعمارهم.

3 – نشوء ظاهرة السكن العشوائي التي تعاني منها مختلف التجمعات السكانية، نتيجة للنمو السكاني الكبير، وتلبية لحاجة هؤلاء السكان لبناء مزيد من المساكن، إذْ إنَّ التوسع السكني المطلوب يتفوق على التوسع في المخططات التنظيمية التي تصدر بين مدة زمنية طويلة وأخرى، وبسبب ارتفاع أسعار الأراضي السكنية، مقارنة بالأسعار المنخفضة للأراضي في المناطق الزراعية، مما يجعل الزحف العمراني يتجه نحوها، وحول المدن مثل طفس وإنخل وجاسم، والبلدات والقرى مثل تل شهاب والشيخ سعد وجلّين، وغيرها وتشير الدراسات أن نحو 30 %[(3)] من سكان

(1) حُسبَت الكثافة الفيزيولوجية: $\frac{1126000}{288000}$ = 3,9 نسمة/ هكتار.

(2) مديرية إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا، ص ص2011، ص47.

(3) دراسة ميدانية للباحث عام 2010.

تلك التجمعات السكانية يعيشون في بيوت سكنية عشوائية خارج حدود المخططات التنظيمية، وهذا يشكل عبئاً على مجالس المدن في تأمين الخدمات الأساسية لهم.

4- التلوث البيئي الناجم عن افتقاد العديد من مناطق السكن العشوائي لشبكات الصرف الصحي، والواقعة خارج مناطق التنظيم العمراني، فضلاً عن وجود مخلفات القمامة الناجمة عن الاستهلاك المتزايد وعدم إنشاء أماكن ومطامر لمعالجتها. فضلاً عن تداخل كثير من المنشآت الصناعية بين البيوت السكنية، مما يؤدي إلى تلوث الهواء في تلك المناطق، بسبب الدخان والغبار المتصاعد منها.

5 – عدم وضع خطط تنموية حضرية مسبقة فعّالة للمجتمعات السكنية التي يمكن أن تنشأ بسبب النمو السكاني والتوسع السكني، المتوقع، إذْ إنَّ الخدمات التي تُضَعُ في معظم التجمعات السكنية تأتي استجابة لاحتياجات السكان بعد حدوث المشكلات المتعلقة بجوانب التحضر، وهي إجراءات علاجية وليست وقائية، وهنا يبرز دور مجالس المدن الذي يفترض أن تقوم في التنفيذ بالتنسيق مع الجهات التي تقوم بعملية التخطيط.

سادساً – النتائج والمقترحات والحلول المستقبلية:

أولاً – النتائج:

يستخلص من البحث مجموعة من النتائج وهي:

1 – هناك علاقة بين التزايد السكاني والتنمية الحضرية في محافظة درعا كما توضّح ذلك في البحث، إذْ شكل التزايد السكاني ضغطاً كبيراً على المدن من حيث ازدياد عدد سكانها والتي تتطلب بدورها تأمين الخدمات الضرورية واللازمة لهم، وهذا يثبت الفرضية التي تقول بوجود علاقة وثيقة بين التزايد السكاني والتنمية الحضرية وهو سبب في نشوئها في المحافظة وقد تركزت مشكلة البحث بأن الزيادة في عدد السكان بين عامي 1970 – 2010 كانت سبباً في زيادة حجم المراكز الحضرية

سكانياً التي وصل عددها إلى 12 مدينة، التي يمكن أن يصل عدد سكانها عام 2025 / 679807 نسمة. وكان عدد سكان المحافظة عام 1970 / 267 ألف نسمة، وأصبح عام 2010 / 1,126 مليون نسمة، وكان هذا التزايد لأسباب ديموغرافية، واجتماعية، واقتصادية، كما شكلت الهجرة الوافدة سبباً آخر في زيادة عدد سكان بعض المدن في المحافظة، مثل مدينة درعا ونوى وطفس. ومن المتوقع أن يصل عدد سكن المحافظة عام 2025 إلى 1,631005 نسمة.

2- ظهور العديد من المعوقات والمشكلات في مواجهة التنمية الحضرية، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، والتوزع الجغرافي غير المتوازن للسكان بين المدن والريف، ونشوء ظاهرة السكن العشوائي والتلوث البيئي، وارتفاع الكثافة السكانية والسكنية، وعدم وضع خطط مستقبلية وقائية فعَّالة لمعالجتها، وهذا يثبت الفرضية الثانية التي تقول بنشوء العديد من المشكلات التي تواجه تنفيذ خطط التنمية الحضرية في المحافظة، وعدم صحة القسم الثاني منها الذي يقول (ومن الصعوبة إيجاد الحلول لها) إِذْ يمكن إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال معالجتها والتغلب عليها ثم وضع عدة حلول مستقبلية، مثل خفض معدلات النمو السكاني وتخطيط حجم الأسرة وفيما يأتي تفصيل لها.

ظهرت العديد من المؤشرات على التنمية الحضرية، مثل زيادة عدد سكان المراكز الحضرية، وتطور في مجالات التعليم، والصحة، والثقافة، والخدمات في قطاعات الاتصالات، والكهرباء، ومياه الشرب، والنقل والمواصلات، والصناعة والإسكان.

2 – المقترحات والحلول المستقبلية:

تواجه التنمية الحضرية في محافظة درعا العديد من المشكلات التي ذُكِرَتْ. وفيما يأتي العديد من المقترحات والحلول لتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة، وهي:

1 – العمل على تخطيط حجم الأسرة، وخفض معدلات النمو السكاني أقل من 29,9 بالألف، ووضع برامج محددة لتحقيق ذلك على مستوى المحافظة والقطر لتنظيم الخصوبة السكانية. وذلك لإيجاد التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية وبما يتناسب مع الإمكانيات المتوافرة.

2 – دعم برامج التنمية الريفية على مستوى القرى والبلدات والتجمعات السكانية الصغيرة حول المزارع، وخاصة التي يراوح عدد سكان كل منها بين 5000 – 10000 نسمة لتخفيف الضغط عن المدن والعمل على تحقيق التوازن في التوزع الجغرافي للسكان بين المدن والريف، ويأتي هذا من خلال تحقيق التنمية المدنية، والريفية بشكل متوازن فيما بينهما ومعالجة ظاهرة السكن العشوائي بشكل علمي من خلال الواقع، ووفق القوانين الصادرة؛ وذلك بتوسيع المخططات العمرانية للحد منها، وتغطية مناطق إضافية خارج حدود المدن وإلحاقها بالتنظيم العمراني لتأمين حاجة سكانها من البناء دون إلحاق الضرر بالمساحات المزروعة، ويتم ذلك من خلال تخطيط التوسع السكني المطلوب والمقبل، بما يتناسب مع حاجة السكان المستقبلية، مع الأخذ بالحسبان عدد السكان خلال السنوات القادمة وما هو المتوقع من حاجتهم إلى الأراضي السكنية مثل درعا وطفس وجاسم وداعل والحراك في مجمعات محجّة وانخل وجاسم والقرى التابعة لها.

3- مكافحة التلوث البيئي بأنواعه وأشكاله كلّها، وتخديم القرى والبلدات والمدن بشبكات مثل الصرف الصحي من خلال دراسات متخصصة في التجمعات البشرية مثل محجة وإبطع وخربة غزالة وازرع وبصر الحرير، وإنشاء مزيد من محطات المعالجة.

4 – وضع خطط تنموية حضرية مسبقة وتنفيذها من قبل مجالس المدن، وفق برامج محددة لتجنب حدوث المشكلات السكنية، والعمرانية، والخدمية، التي تعيق عملية التحضر قبل حدوثها، وعدم الانتظار حتى تحدث المشكلة وتُعالَجُ عند ذلك.

5 – العمل على برمجة التحضر، من خلال وضع شبكة للنظام الحضري للمدن تأخذ بالحسبان حجم المدن والبلدات حاضراً ومستقبلاً، للوصول إلى تحقيق التوازن الحضري بين المدن والريف، ودراسة النمو الحضري المتوقع للمدن الجديدة التي سوف تنشأ خلال السنوات المقبلة مثل خربة غزالة، وتسيل. وكيفية تأمين الخدمات الضرورية واللازمة لها في التعليم، والصحة، والمواصلات، بأنواعها ومكافحة التلوث البيئي.

6 – تنمية القطاع السياحي بأشكاله كلّها، ودعم الاستثمارات السياحية، ورسم خرائط سياحية للتجمعات السكانية التي توجد فيها مقومات السياحة، والإفادة من الإمكانيات الموجودة فيها وما تزخر به من مواقع أثرية تاريخية وطبيعية لدعم التنمية الحضرية والسياحية. ومن المواقع الأثرية المهمة في مدينة درعا المدرج الروماني، والكهوف والبيوت القديمة التي يعود بنائها لأكثر من 500 سنة، وآثار بقايا الحمامات الرومانية. وفي مدينة بصرى الشام، القلعة والمدرج الروماني الشهير، والأسوار المحيطة بالمواقع الأثرية، وقوس النصر وغيرها من الآثار، وفي مدن ازرع والصنمين وطفس ونوى إذْ تحتوي على البيوت القديمة التي يرجع بناؤها إلى العهد الآرامي والروماني.

أمَّا عن المواقع الطبيعية فهي عديدة، مثل بحيرة المزيريب، وشلالات تلشهاب ووادي اليرموك ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التوازن في التنمية بين المدن والريف من خلال خطط خمسية مسبقة، ومتابعة تنفيذها سنوياً.

المصادر والمراجع

المراجع:

أولاً- الكتب:

1– علي فاعور: الجغرافية البشرية والاقتصادية، طبعة حديثة 1992 – 1993. منشورات المؤسسة الجغرافية – بيروت، لبنان.

2– علي فاعور، مستقبل المدن العربية – الندوة الجغرافية الأولى، دمشق 1995.

3- فاضل الأنصاري،جغرافية السكان،جامعة دمشق،المطبعة الجديدة، 1985–1986.

4- قاسم الربداوي، دمشق التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، 1950-1992 دار المجد دمشق، 1994.

ثانياً- النشرات والمجموعات الإحصائية:

1. إحصائيات صادرة عن دائرة الأحوال المدنية بدرعا، 2010.
2. جريدة تشرين، العدد 11303 بتاريخ 19 كانون الثاني 2012.
3. دائرة إحصاء درعا، البيانات الإحصائية لمحافظة درعا، 2011.
4. قانون الإدارة المحلية رقم107، الصادر عن وزارة الإدارة المحلية بتاريخ 2011/8/23.
5. المجموعات الإحصائية عن المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، عام 1985–2000.

ثالثاً - الدوائر الرسمية:

1. دائرة إحصاء درعا البيانات الإحصائية للتعددات العامة للسكان للأعوام 1960 – 1970 – 1981 – 1994 – 2004.
2. مجالس المدن والبلدات في عدة مناطق من محافظة درعا، عام 2011 م.
3. مجلس مدينة درعا عام 2011.
4. مديرية صحة درعا، 2010.
5. مديرية الثقافة بدرعا.
6. مكتب إحصاء القنيطرة عام 2011.
7. وزارة الإسكان والمرافق، ندوة السكن العشوائي عام 1998.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/8/9